علاقة الحركة الإسلامية بالديمقراطية
-المحددات والتجليات-

أة. عقون مليكة،
جامعة معسكر.

تتركز مداخلتنا هذه حول تسليط الضوء على احد أهم المفاهيم التي تعاطت معها الحركة الإسلامية في الجزائر، كإشكالية العلاقة بين الإسلاميين والديمقراطية، وعلاقتهم بالسلطة، واهم العوامل التي تحدد موقفهم من القضية الديمقراطية، إضافة إلى نتائج المواجهة التي آلت إليها هذه العلاقة، فمن خلال أطروحات الحركة الإسلامية - بيانات، نصوص، شعارات- ، ممثلة في الجهة الإسلامية للإنقاذ قبل دستور فبراير 1989، وبعده يمكننا القول أنها لم تشهد تفاعلا حقيقيا مع هذه المفاهيم، كما أنها لم تتميز بالقدرة الفكرية اللازمة لاستيعابها، وإدماجها في خطابها بالشكل الذي يفضي عليها نوعا من القوة الاقناعية، ويجعل من الممارسة السياسية الإسلامية ممارسة واقعية، قابلة للتنافس مع الآخر، على مستوى البرامج والأفكار الوضعية (المعطي،م، 2008: 51)، ذلك ان تعاطيهم مع المسالة الديمقراطية،غير المؤصل له فكريا ونظريا، كان قد أقحم المشروع الإسلامي الذي علقت عليه آ مال شرائح عريضة من المواطنين، في مواجهات مباشرة وغير مباشرة مع السلطة والأطراف المعادية له، تلك المواجهات التي كانت قد أثارتها مسألة طرحهم الغامض لكيفية تطبيق الشريعة، وما يرتبط بها من

إشكالات تعني في ذهن عامة الناس "إقامة الحدود "، والتي ترمز بدورها إلى قطع يد السارق، ورجم الزاني، وقتل المرتد..... الخ(المعطي،م 2008: 32).

وإذا كان الأمر كذالك فهل دلك يعني أن تعاطيهم مع هذه المفاهيم لم يكن في واقع الأمر سوى شكلا من أشكال الاحتجاج على عدم إلتزام دولة الاستقلال بتطبيق الشريعة، وليس تعبيرا عن تصور سياسي ناضج؟

- ونحن بصدد فك الاشتباك بين هذه العلاقات المتعددة، حاولنا من خلال هذه الورقة صياغة الفرضية التالية: أن مستقبل المجتمع الجزائري زهين بمدى تحقيق القيم الديمقراطية، التي من ضمنها احترام الحريات العامة، والاعتراف بمجموع التناقضات الداخلية، الهوياتية، واللغوية، والثقافية، والإيديولوجية، فتحقيق هذا المستقبل يتوقف على مدى مساهمة مختلف الاتجاهات السياسية الفاعلة في المجتمع، والتي على رأسها جزما، الحركة الإسلامية باختلاف مرجعياتها، والتي تفردت في استقطاب فئة عريضة من المواطنين، فضلا عن كونها تتحمل جزءا من المسؤولية في التوافق حول الخيار الديمقراطي الذي يتسع مجاله للجميع، والذي لم يعد مطلبا غربيا إيديولوجيا – فحسب - ، بل احد أهم أولويات التنمية المستدامة، اجتماعيا، وثقافيا، وسياسيا.بهدف خلق الاندماج، والانسجام الضروري داخل المجتمع، فضلا عن التحرر والاستقلال عن التبعية والهيمنة الغربية.

- في سياق مناقشة هذه العلاقة تجدر بنا الإشارة قبل البدء، رصد ملاحظتين على نفس القدر من الأهمية، تتعلق الأولى بأحد أهم العوامل

التي تعوق علاقة الإسلاميين بالديمقراطية – حسب كتابات محمد عمارة، سليم العوا، محمد العشماوي - والتي تتمثل أساسا في مشكل التأصيل النظري لمفاهيم الحكم الحديثة بالنسبة للإسلاميين،أما الملاحظة الثانية، فتتعلق بتحديد مفهوم الحركة الإسلامية والسياق الذي وجدت فيه، إضافة إلى مفهوم الديمقراطية، ومدى تبلوره داخل التراث السياسي العربي.

- الملاحظة الأولى : عائق التأصيل النظري.

- لعل مشكل التأصيل الفكري والنظري لمفاهيم الحكم الحديثة ظل منذ عشرينات القرن الماضي يشكل معوقا كبيرا بالنسبة الحركة الإسلامية، يصعب تجاوزه، فضلا عن كونه يحول دون بلوغها الأهداف التي ناضلت، وتناضل من أجلها، بسبب فقر الفقه الإسلامي السياسي، مقارنة بجوانب الفقه الإسلامي الأخرى، كالعبادات والمعاملات، سواءا من حيث الكم أو الكيف، حسب تعبير الباحث - عبد الرزاق السنهوري - ، ذلك أن الشريعة الإسلامية قد ظلت المرجع الوحيد للحكم منذ تأسيس دولة المدينة، كما شكلت مصدر الأحكام في القضاء، غير أنه ومع مرور الزمن، تشكلت نوع من الاستقلالية أ والقطعية بين الحكام والفقهاء، في تدبير شؤون الدولة، إذ لنا من صور التاريخ الإسلامي، - والتي تغنينا عن التفصيل - ما يبرز هذه القطيعة، وهو التاريخ الدموي الحافل بمشاهد اضطهاد الفقهاء، وسجنهم، بسبب آرائهم السياسية، وهو الأمر الذي أدى إلى تراجع وضآلة الإنتاج السياسي الإسلامي، وغلق باب الاجتهاد في مجال الفقه السياسي (المعطي،م، 2008: 51).

فهذا الفقر في ميدان الإنتاج النظري أزم وضع حركات الإسلام السياسي، إذ وضعها في مأزق من حيث التعاطي مع المسألة الديمقراطية،وغيرها من المفاهيم الحديثة للحكم، حيث استعصت هذه المفاهيم على استيعابها في إطار المنظومة الإسلامية، وهو الأمر الذي زاد من عجزها، و أضعف من قدرتها على فك ذلك الاشتباك المفتعل، الذي شكل عائقا حقيقيا حال بين الحركات الإسلامية و أهدافها داخليا وخارجيا.

- الملاحظة الثانية : العائق المرجعي المفاهيمي :

- يتعلق الأمر بمفهوم الحركة الإسلامية، فهي - حسب تقديرينا المتواضع - ليست جبهة موحدة من حيث المرجعية، فإذا أخذنا بعين الاعتبار الاتجاهات المنضوية تحت لوائها وأساليبها في التغيير،وإذا سلمنا جدلا بأنها ذلك الاتجاه الذي يجهر القول بأن له مرجعية إسلامية، فان تلك المرجعية بطبيعة الحال ليست مطلقة، إذ ما يغلب على المرجعية الإسلامية كإيديولوجية هو نسبيتها،ذلك أن ما يمكن أن نعتبره الإسلام الصحيح هو مجرد تأويل من بين تأويلات مختلفة ومتعددة، بما أن الانقسامات في تأويل النصوص الدينية حدثت حتى قبل انتهاء فترة الخلافة الراشدة،بدليل تعدد الفرق الإسلامية وأحقية كل منها بالتمثيل الصحيح للإسلام، فالإسلام كدين، لم يطالب بأي شكل محدد للحكم، بل إدراكا منه لسنة التطور ترك ذلك للمسلمين ولظروفهم المتغيرة. (حمانة،ب، 1993: 7)، كما أن مرجعية الحركة الإسلامية في الجزائر خاصة، تعدد منابيعها بين حركة الإخوان المسلمين في مصر، وبين ما يسمى بتيار" البناء الحضاري"، أو" حركة الجزأرة"، أو جمعية

القيم بقيادة المفكر الإسلامي "مالك بن نبي"، والتي نمت في ظل الفضاءات الشبانية في الجامعة الجزائرية،كما أنها تعد استمرارية لنشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، إضافة إلى الحركة السلفية التي نهلت من الحركة الوهابية بالمملكة السعودية، تلك هي الحركات التي ساهم العمل الجمعوي في بروزها، وخروجها من حيز العمل الدعوي والتلقين الديني، إلى محاولة تغيير النظام بأدوات الديمقراطية نفسها.
(بن الشيخ،ع، 2010 :21)، ذلك أن التحولات التي شهدتها الجزائر سمحت بإتاحة هامش من الحرية، إثر إقرار التعددية الحزبية بموجب دستور فبراير 89 وهو الأمر الذي مكن الحركة الإسلامية، ممثلة في الجبهة الإسلامية للإنقاذ من القفز إلى الواجهة ودخول غمار الانتخابات، وتحقيق النصر الكاسح الذي قلب الديمقراطية وجعلها تمشي على رأسها،الأمر كذلك الذي غير كيفية تعاطي الإسلاميين مع الديمقراطية وحدد موقعهم، إضافة إلى عوامل أخرى لعل أبرزها تلك المرتبطة بشروط إنتاجها، تاريخيا، واجتماعيا وسياسيا، وثقافيا...داخليا وخارجيا، وهي العوامل كذلك التي حددت تفاصيل العلاقة وتجلياتها في المشهد الجزائري فيما بعد.

ثانيا: بالنسبة لمفهوم الديمقراطية:

- لعل تجربة البلدان العربية في التعاطي مع المسألة الديمقراطية لا تزال في طور الطفولة، ذلك لأنها ليست وليدة تطور علمي، وثقافي واجتماعي واقتصادي وسياسي، بالنسبة للعالم العربي الإسلامي، كما هو الحال بالنسبة لأوروبا.❖(حمانة،ب، 1993: 11) لذلك فهي تجربة حديثة في البلدان العربية لظروف مختلفة،لا يتسع المجال لذكرها، إذ لم

يتم التعامل معها ككل متكامل، مما يعني أنه تم اختزالها فيما يسمى بـ " الديمقراطية الجزئية " أو "الديمقراطية الانتقائية" عبر الآلية الانتخابية، صناديق الاقتراع، عدد الأصوات، نسبة المشاركة، وتتوقف مسيرة الديمقراطية بعد ذلك...،إما عمدا أو انتهازية، أو جهلا، من طرف القائمين عليها، مسؤولين أومثقفين، أو عامة الناس، في حين أن إجراءات تطبيق الديمقراطية تتجاوز عدد الناخبين إلى مبدأ التداول على السلطة ذهابا، وإيابا، والخضوع للمساءلة القانونية، وحق التغيير، وحق تأليب الرأي العام....لكن هذه الإجراءات مفقودة ومغيبة في تجربتنا لأسباب مختلفة، أوهي ديمقراطية أقرب إلى الأوليغارشية الاستعبادية منها إلى الحرية الحقيقية (حمانة،ب، 1993: 11).

غير أن الديمقراطية الحقيقية النقية، قبل أزمتها في الدول الغربية وقبل أن تتعرض للنقد، هي فلسفة نابعة عن اختيار فكري يؤصل لقيمة الفرد والفكر، والاختيار الحر فضلا عن كونها إنتاج الحضارة الإنسانية جمعاء، وتعتمد مساهمة كل الفئات من أجل تأسيس مشروع مجتمعي، قائم على المساواة، والعدالة والحرية، والكرامة الإنسانية، وما يرتبط بها من تفاصيل أخرى كالتدين من عدمه، والمثلين والسحاقيين، والأمهات العازيات، والقتل الرحيم، وغيرها، مما يجعلنا نعتقد جميعا أن المجال الديمقراطي وحده الأوسع، والكفيل باحتضانها، وهي مسائل لا يجادل أحد في جوازها من عدمه، على أساس التفوق الديني أو العرقي أو الجنسي، أو ما شابه ذلك....الخ

وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة للديمقراطية، كمفهوم، وكإجراءات تطبيقية، فإن علاقة الإسلاميين بالديمقراطية، قد تبدوا ملامحها واضحة إن هي تحددت مطالبهم على أساسها أم لا؟

وإذا كانت رغبتهم تتجه إلى المشاركة في تأسيس مشروع مجتمع ديمقراطي أم لا؟

أما إذا كان الجواب بالنفي، فعلينا قلب السؤال بصيغة أخرى، هل نظم الحكم التي تدعي اليوم أنها إسلامية، تشكل بالنسبة للمسلم وغير المسلم نماذج مشجعة؟ (حمانة،ب، 1993: 11).

- طبيعة العلاقة بين الإسلاميين والسلطة في الجزائر:

- بمجرد حصول الجزائر على استقلالها، انتهجت السلطة مواقف استبدادية تسلطية في علاقتها مع المعارضة، على اختلاف مرجعياتها، إذ رفضت الاعتراف بمجموع التناقضات الداخلية، أيا كان شكلها ومظهرها، باسم المحافظة على الوحدة الوطنية، وتمسكا بالشرعية التاريخية، التي سرعان ما تداعت أركانها، وتآكلت هياكلها، بمجرد فشل المشروع التحديثي التنموي، وما نجم عنه من انعكاسات سلبية، ظهرت في شكل أزمات، أدت في نهاية المطاف إلى عجز النظام نهائيا عن امتصاصها، والتي انفجرت في الخامس من أكتوبر1988، رغم محاولات النظام المتعددة لاحتواء حركات الرفض السياسية والاجتماعية، والثقافية، والتي شكلت الحركات الإسلامية أبرزها، حيث عمل النظام على صدها بمختلف الوسائل من خلال تعبئة العامل الديني لخدمة سياساته المختلفة، كإستثمار فكرة التوافق بين الإسلام والإيديولوجية الاشتراكية، في الوقت الذي استمرت الحركة الإسلامية في موقفها المتزمت إزاء النظام وخياراته، مثل جمعية القيم التي تم حضرها سنة 1970، والحركة الإسلامية التي قادها الشيخ بويعلي والذي تم القضاء عليه سنة 1987، بعد سلسلة التفجيرات التي قام بها،

وهي الأحداث التي جعلت الحكومة الجزائرية تعيد النظر في موقفها من دور المؤسسات الدينية التقليدية، من خلال اعتمادها دائما على مفهوم التعبئة بدل المشاركة❖ (الرياشي وآخرون، 1999: 66)، لتكريس شرعيتها من جهة والحيلولة دون وصول الحركة الإسلامية للحكم من جهة أخرى، الأمر الذي استدعى تأسيس مجلس إسلامي أعلى، برئاسة أحد أعضاء الحكومة، مهمته مراقبة نشاط الجماعات الإسلامية وتقزيم دورها،❖ (الرياشي وآخرون، 1999: 67) مما يعني زيادة التوتر بينها وبين السلطة، وهو الأمر كذلك الذي نجم عنه ضرورة التفريق بين الإسلام كدين، والإسلام كمؤسسة.

غير أن عملية تعبئة العامل الديني، سرعان ما أفلتت من يد السلطة، وتفردت به الحركة الإسلامية، نظرا لأهمية الإسلام كأحد أهم المكونات الثقافية للمجتمع الجزائري،و حيث الأوضاع المتردية، تمكنت الجبهة الإسلامية من فرض وجودها، بواسطة تطويع الخطاب الديني لصالحها، إذ تمكنت الجبهة من توظيف رموزه لخدمتها، كالمسجد، خطب الجمعة، الأعياد، المناسبات (الرياشي،وآخرون،1999:70)....الخ، مما يعني أن المؤسسة الدينية قد تجاوبت مع العملية الديمقراطية، كأحد أهم العوامل العقائدية، التي دعمت موقف الجبهة من جهة،والتي امتزجت وطبيعة الواقع الاجتماعي من جهة،وهو العامل الذي شكل أهم المحددات التي ساعدت على تنامي نشاط الجبهة الإسلامية، هذا الواقع الذي تتمثل أهم خصائصه فيما يلي:

- قوة المؤسسة العسكرية وهيمنتها على مختلف المجالات، حيث أشادت قيادات الجبهة في عدة مواقف بدور المؤسسة العسكرية، رغم

الضربات التي تلقتها على يد قياداتها، إضافة إلى خصائص أخرى لعل أهمها الانتقال الفجائي والسريع، من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية، حوالي ستون حزبا بين عشية وضحاها،إضافة إلى عامل آخر تمثل في علاقة التعايش الحذر بين الشعب والنظام، حيث تجذر أسلوب العنف، نظرا لاعتماد النظام على شرعية تاريخية مهترئة ❖(الرياشي،وآخرون،141:1999) فضلا عن الأزمة الاقتصادية ومخلفاتها، وعدم الثقة في الآلية الانتخابية بالتالي الانقلاب على الديمقراطية، فحينما حقق الإسلاميون النصر رأى العسكريون أن الديمقراطية لا تصلح للجزائر، نظرا للنسبة المرتفعة التي صوتت لصالحهم، كما احتج الإسلاميون على عدم صلاحية النموذج الديمقراطي للجزائر،بدليل استيلاء العسكريين على السلطة لأن النتائج لم تكن في مصلحة النخبة الفرنسية المثقفة ❖(الرياشي،وآخرون،139:1999).

تلك هي إذن خصائص الواقع الاجتماعي والسياسي في الجزائر، والتي شكلت أهم المحددات، التي ساهمت في بلورة موقف الحركة الإسلامية من الديمقراطية، وهو الأمر الذي يحيلنا إلى عدة استنتاجات قد تجلي اللبس في إطار هذه العلاقة لعل أهمهما – حسب ما أشار إليه الباحث فهمي هويدي – هو أن ننطلق في تحليل هذه العلاقة من موقف الديمقراطية من الحركة الإسلامية، وليس العكس، ذلك لأن الحركات الإسلامية كانت قد اتجهت إلى الاعتدال، والقبول بالديمقراطية منذ سبعينات القرن الماضي، وقبلها منذ نهاية العشرينات، على يد الآباء المؤسسين للحركة الإسلامية أمثال حسن البنا....بينما لم

يقبل القائمين على الديمقراطية بالإسلاميين لكونهم يهددون وجودها، بالتالي يجب الحيلولة دون وصولهم إلى السلطة ❖(الرياشي،وآخرون،134- 135:1999).

- لعل هذه المناقشة - المتواضعة لعلاقة الإسلاميين بالديمقراطية - من خلال النموذج الجزائري، لم تستوف معظم تفاصيله وجزئياته لعدة اعتبارات أهمها، كون تجربة الحركة الإسلامية في الجزائر في علاقاتها بالسلطة والديمقراطية، حديثة جدا، مقارنة بغيرها من التجارب الأخرى التي دامت لعقود ومازالت، ذلك أن ثلاث سنوات، في تقديرنا المتواضع – غير كافية بشكل من الأشكال للحكم عليها، ومجادلتها، وبغض النظر عن النتائج التي آ لت إليها، فان عرضنا الجزئي للمشهد الجزائري، قد أحالنا إلى بعض الملاحظات حول تجليات هذه العلاقة لعل أ برزها هو حداثة الأنظمة العربية في علاقتها بالديمقراطية اذأنها غير مهيأ ة في أ سسها للتعاطي مع المسألة الديمقراطية، نظرا للطابع العسكري الذي تتميز به هذه الأنظمة بصفة عامة، وتتفرد به الجزائر بصفة خاصة.

كما أن تجليات هذه العلاقة، ليست دائما سلبية، بل إنها تستبطن كذلك جوانب ايجابية، كتحويل الدين من قدسيته إلى مجال النسبية، من خلال إقحامه في حيز الصراع السياسي ليحتل وضعه الطبيعي، بشكل فعلي في المجتمع، ومؤسسات الدولة، وهو الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى الانتقال السلسل نحو الديمقراطية والذي لن يتم إلا من خلال التفاعل بايجابية مع الدين من جهة، وارتفاع نسبة التدين في المجتمع من جهة أخرى، وإذا ما تمكن النظام السياسي من تطبيع علاقته

بالدين فهو بلا شك سيساهم في تبيئة الديمقراطية كمفهوم لتوائم خصوصيات واقعنا المؤلم.

- بالتالي تمكيننا من مواجهة تجليات الحداثة وإفرازات الثورة التكنولوجية، والفقر والغزو الغربي..... فضلا عن إحداث القطيعة مع إيديولوجية التطرف الديني، وديمقراطية الدبابات، والسلفية الوهابية على حد سواء، وهي أنماط مستوردة لا تؤدي إلى جعل مجتمعاتنا عرضة للهيمنة والاستغلال فحسب، بل تهدد وجودنا في حد ذاته، مما يعني ضرورة الاشتغال على الدين بقراءات جديدة أكثر مطابقة لروح القرآن والسنة من جهة، ومتوافقة مع الحقائق العلمية والاجتماعية من جهة أخرى، ومجموع التغيرات الحاصلة، ولن يتأتى ذلك إلا بإشراك جميع النخب السياسية والفكرية باختلاف مرجعياتها، بهدف تحقيق المصالحة بين الديمقراطية من جهة، وبين ذواتنا من جهة أخرى.

ملخص: على ضوء المناقشة

- بعد مناقشة هذه **الورقة** في ختام أشغال هذا الملتقى حول المؤسسة الدينية في الجزائر،أثار الحاضرون مسائل عديدة مثل مبررات العودة لضغط النص، وما الذي بقي أمام الحركات الإسلامية بعد انخراطها في قواعد اللعبة الديمقراطية وقبولها بنموذج الدولة المدنية، وهل أن الأحداث الراهنة الآن تجاوزت الديمقراطية أم الحركات الإسلامية،و قد تم توضيح هذه المسائل كالتالي:

- لعل مفهوم الحكم الديني مفهوم غريب عن الإسلام، إذ أن من أعاد توظيفه في العصر الحاضر هو المفكر أبو الأعلى المودودي، قبيل قيام دولة باكستان سنة 1948 نتيجة التجاوزات التي قامت بها الأغلبية

الهندوسية ضد الأقلية المسلمة، كما أن مفهوم الحكم في الإسلام لا يعني تطبيق الشريعة حرفيا حسب ما ذهب إليه بعض كبار المفسرين أمثال "الزمخشري، السيوطي.....، إنما يعني الفصل بالعدل في الخصومات بين الناس فقط، كما أنه لا أحد بإمكانه الادعاء بأن الخلافة تشكل مبدأ من مبادئ الإسلام، ذلك أن الإسلام لم يوجبها، ولم ينه عنها، خلافا لما تدعيه الحركات الإسلامية اليوم في محاولتها العودة بالقوة إلى نموذج النبوة والسلف الصالح، فأبا بكر الصديق رضي الله عنه لما مات محمد صلى الله عليه وسلم قال:" لقد مضى محمد لسبيله ولا بد لهذا الأمر من قائم يقوم به" كما عين أبا بكر عمر بن الخطاب، ولم يستشر أحد من المسلمين، كما لم يعترض على ذلك أحد.فقد شهدت فترة الخلافة الراشدة وفترات أخرى من التاريخ الإسلامي، صور مشرقة ومشرفة للحكم الإسلامي الراشد، امتثالا لقوله صلى الله عليه وسلم في غزوة بدر" المسلمون هم أدرى بشؤون دنياهم".

ذلك أن ما يسمى بضغط النص، ونموذج العنف الذي نشهده اليوم في منهج الحركات الإسلامية في التغيير لا مبرر ولا مصوغ له، سوى أنه شكل من أشكال التطرف الأعمى الذي لم يزد صورة الإسلام، بمعية وسائل الإعلام، إلا تشويها لدى الغرب، ومن ثمة نشوء ذلك التصور الجامد لديه عن الإسلام.

- بالتالي فإن الحركات الإسلامية بهذه الصورة تبدو فاقدة للشرعية وضعيفة أمام الواقع الذي أنتجها وتجاوزها أخيرا، بظهور ربيع الثورات الشعبية، التي تميزت وتفردت بقدرتها على تغيير الأنظمة الاستبدادية

بتكلفة اقل، زمنيا وبشريا، وبطرق سلمية، وهو الأمر الذي لم تتمكن منه الحركات الإسلامية على مدى ثلاث عقود وأكثر من الزمن.

- **قائمة المراجع :**

1) – حمانة البخاري 1993 – التراث السياسي العربي الإسلامي والديمقراطية في الجزائر.

- ملتقى الفلسفة والمشروع الديمقراطي في الجزائر – مركز الوثائق الجامعية للعلوم الإنسانية – تحت إشراف معهد الفلسفة جامعة وهران والجمعية الفلسفية الجزائرية.

2) – بن الشيخ عصام 2010 – البعد السياسي في الخطاب الديني للحركة الإسلامية في الجزائر- مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية - العدد 38 – 21.15.

3) – الرياشي سليمان وآخرون. 99 الأزمة الجزائرية – مركز دراسات الوحدة العربية – العدد 11. ص 66، 67. 139. 135.

4) ❖❖ نص مفرغ بتصرف من خلال تسجيل لندوات فكرية – قناة الجزيرة مباشر 2009.

5)- المعطي منجب:2008 مواجهات بين الاسلاميين والعلمانيين بالمغرب _ دفاتر وجهة نظر_ مركز ابن رشد للدراسات والتواصل، الرباط 2008.